

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 دور إماراتي فاعل إقليمياً ودولياً

الإمارات اليوم

03 جائزة كورونا وتعزيز قيمة التطوع في المجتمع الإماراتي

تقارير وتحليلات

04 الأزمة الاقتصادية وصدّامات الشارع تضعان لبنان على صفيح ساخن

05 ما تداعيات تغيير وضع «أيا صوفيا» على العلاقات التركية-الأوروبية؟

06 البرنامج النووي الإيراني يواجه صيفاً من أعمال التخريب

شؤون اقتصادية

07 الإمارات تطبق قواعد حوكمة تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية

من إصدارات المركز

08 التنمية الصناعية في دول الخليج العربية في ظل العولمة

إنفوغراف

10 القطاع الصحي في دولة الإمارات



دور إماراتي فاعل إقليمياً ودولياً

حراك سياسي دؤوب ونشط تقوم به دولة الإمارات وقيادتها الرشيدة في سبيل تعزيز علاقاتها مع دول العالم المختلفة وتدعيم أواصر التعاون معها في مختلف المجالات، وتوسيع دائرة الاهتمام بالقضايا العربية وإبقائها على رأس قوائم الأجندات الدولية، والمحافظة على زخم الاهتمام والمتابعة اللذين تحظى بهما للوصول إلى حلول منصفة وقابلة للتطبيق تضمن مصالح الشعوب العربية وتضع حدًا للتدخلات التي تمارسها أطراف إقليمية في شؤونها الداخلية.

هذا الحراك يأخذ أشكالاً متنوعة ويشمل مختلف مجالات النشاط السياسي والعمل الدبلوماسي، ويرتكز على حكمة النهج الإماراتي واعتداله ووسطيته وحرصه على المساهمة في المحافظة على السلم والأمن الدولي والإقليمي، ويستفيد من أدوات وعناصر القوة الناعمة التي تمتلكها الدولة وتوظيفها بحكمة واحترافية في خدمة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وعلى رأسها توسيع شبكة علاقاتها الثنائية وشراكاتها مع دول العالم المختلفة وتوثيق تعاونها مع الدول الصديقة، وتعزيز التعاون الدولي في التصدي للأزمات التي تواجهها الإنسانية، وفي مقدمتها أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد الذي بات العامل الأول الذي يؤرق البشرية كلها ويقض مضاجعها، وكذلك حشد التأييد والمؤازرة للقضايا العربية الملحة، وخصوصاً تلك التي باتت تشكل تهديداً مباشراً وخطيراً للأمن القومي العربي.

ولا يكاد يمر يوم دون أن يشهد اتصالات ولقاءات واجتماعات تلعب فيها القيادة السياسية والدبلوماسية الإماراتية دوراً فاعلاً ومؤثراً في إقناع الأطراف الدولية الفاعلة بضرورة التدخل وفقاً للمبادئ والقوانين الدولية؛ لوقف نزيف الدماء والمقدرات الذي تعانيه أكثر من دولة عربية، وخاصة ليبيا واليمن؛ بسبب إصرار أطراف إقليمية على التدخل السافر فيها وعلى إشعال فتيل الحرب فيها وتعتنتها في إعاقه الحلول والمقترحات كافة التي تطرح للنقاش والتفاوض للمحافظة على سيادة هذه الدول وحقق دماء أبنائها.

المباحثات التي أجراها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، خلال اتصال هاتفي مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، تأتي في سياق حرص الإمارات على تعزيز علاقاتها مع روسيا التي تشكل قطباً عالمياً وقوة عظمى لها دورها وتأثيرها في المحافل الدولية، وخاصة أن البلدين يرتبطان بشراكة استراتيجية تستند إلى أسس قوية وراسخة من التفاهم والمصالح المشتركة، وتشهد تطوراً متنامياً في المجالات كافة، كما أن مواقفهما متطابقة حيال العديد من القضايا التي تحظى باهتمام كل منهما، الأمر الذي يؤهلها بلا شك للقيام بدور فاعل لإيجاد الحلول الأفضل لتلك القضايا بالتعاون مع الأطراف المعنية فيها والمجتمع الدولي، وخصوصاً المسألة الليبية التي يُجمع فيها الجانبان على أهمية الحوار وضرورة توحيد الجهود والعودة إلى المسار السياسي لتحقيق التنمية والاستقرار والسلام للشعب الليبي.

ومما لا شك فيه أن ما تشهده العلاقات الإماراتية-الروسية من ازدهار وتطور في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار والطاقة، يسهم في تدعيم أواصر التعاون وينعكس إيجاباً على العلاقات السياسية بينهما، الأمر الذي يوفر الفرصة لروسيا للمساهمة في حلحلة الكثير من القضايا والأزمات التي يعانيها إقليم الخليج العربي والشرق الأوسط، خصوصاً في ظل ما تمتلكه من تأثير في معظم النقاط والبؤر الساخنة فيه، مثل سوريا وليبيا واليمن، وعلاقات قوية ووطيدة مع أطراف إقليمية أخرى تسهم في تعقيد الأزمات وتشابكها، مثل إيران وتركيا.

إن حرص الإمارات على تحريك المياه الراكدة وعدم القبول بسياسة الأمر الواقع الذي تسعى أطراف تتدخل في الشأن العربي إلى تكريسه في سبيل تدعيم مصالحها وتوسيع نفوذها، بصرف النظر عن تأثير ذلك كله وانعكاساته التي غالباً ما تكون مؤذية ومدمرة للشعوب العربية ولمستقبل أجيالها ولأمن القومي العربي، ينبع من قناعتها بقدرة المجتمع الدولي وقواه المحبة للسلام على وضع حد لهذا الاستهتار ولتلك التدخلات التي لم تعد تتورع عن انتهاك كل الأعراف والمواثيق والقوانين الدولية وتسهم في تعميق حالة الانقسام التي تعانيها المجتمعات في الدول العربية المعنية، وهو ما يحرم الشعوب من نعمة الأمن والأمان والاستقرار التي تحول دون تمكّنها من استغلال ثرواتها لتحقيق التنمية التي تتطلع إليها، ويبقيها في حالة من التبعية السياسية والثقافية لدول وأنظمة تحلم باستعادة أمجاد تجاوزها الواقع والتاريخ.

الإمارات دولة محورية وتلعب دوراً إقليمياً وعالمياً فاعلاً ومؤثراً استحقته عن جدارة بفضل رؤية وحنكة قيادتها، وهو ما جعلها موضع احترام المجتمع الدولي برمته ومحط اهتمام اللاعبين الكبار على المسرح العالمي.

جائحة كورونا وتعزيز قيمة التطوع في المجتمع الإماراتي

يحتل التطوع موقعاً مهماً ضمن منظومة من العوامل التي تضافرت لتجعل من دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً للنجاح في احتواء أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). ولقد كان التطوع من بين المفاهيم التي حرصت دولة الإمارات على وضع أسسها وتفعيل دورها، الذي يُعدُّ ضرورياً لأي دولة أو مجتمع يتطلَّع إلى التقدم بثبات نحو الصدارة العالمية. وكانت مسيرة التطوع في دولة الإمارات تحقق توسعاً وتطوراً ملحوظين، لكنها خلال أزمة كورونا اتخذت بعداً أكثر أهمية؛ بالنظر إلى طبيعة التحدي وخطورته على مستويات عدّة.

وقد صرَّح الدكتور سيف الظاهري، المتحدث الرسمي باسم الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، في الجلسة الأولى لـ«ملتقى تطوع الغد»، التي عُقدت يوم الأحد 12 يوليو 2020، بأن عدد المتطوعين من أجل مكافحة كورونا وصل إلى 22 ألف متطوع من 150 جنسية، من بينهم 7 آلاف متخصص في المجالين الطبي والصحي؛ وتنطوي هذه المعلومات على دلالات مهمة يلزم التوقف عندها.

أولى هذه الدلالات هي القدرة على حشد هذا العدد من المتطوعين في وقت قصير نسبياً، ولاسيما مع طبيعة التحدي الذي يفرض امتلاك معظم المتطوعين مهارات وقدرات خاصة تختلف عن مجالات التطوع الأخرى. ووجود 7 آلاف متطوع من المتخصصين في الطب والمجال الصحي عموماً يكشف عن مجتمع ثري بالمهارات والكفاءات؛ ففي الوقت الذي أصبح فيه نقص الكادر الطبي والصحي مشكلة في أعرق الدول والأنظمة الصحية حول العالم؛ فإن دولة الإمارات استطاعت سريعاً توفير القوة البشرية المتخصصة القادرة على مواجهة الظروف الصعبة.

كذلك فإن توزُّع المتطوعين على 150 جنسية يعكس حالة فريدة من المحبة والانصهار والانتماء تجمع كل من يعيشون على أرض هذا البلد المعطاء؛ ذلك أنه لم يمنحهم فرصة للعمل وكسب الرزق فقط، بل قدّم إليهم كل المشاعر الطيبة التي تُعلي من احترام إنسانية الإنسان وتقديره، وتوفير كل ما يضمن له الكرامة والعدالة والأمن والتفاؤل والثقة بالمستقبل. وربما يمكن فهم جزء من هذه العلاقة إذا عدنا إلى حديث صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، الفيّاض بالمشاعر، في نهاية مارس الماضي، عن أن عينيه قد دمعتا حين سمع المقيمين في دولة الإمارات ينشدون النشيد الوطني الإماراتي بصورة عفوية عند بدء برنامج التعقيم الوطني.

ويكتسب التطوع خلال أزمة كورونا أهمية خاصة؛ ذلك أن كثيرين ربما يترددون في التطوع خوفاً من المرض الفتاك، في ظل ارتفاع أعداد الوفيات إلى مئات الآلاف حول العالم، وسهولة الإصابة، وسرعة الانتشار، غير أن كثافة الإقبال على التطوع في دولة الإمارات أكّدت أن الانتماء والولاء والمشاعر الوطنية الصادقة أقوى من الخوف ومن المرض. يُضاف إلى ما سبق أن لدى المتطوعين ثقة مطلقة بأن الدولة ستوفر لهم أعلى مستويات الأمان، ولن تقصّر في حمايتهم من الخطر مهما بدا ضئيلاً.

وقد كان إنشاء «اللجنة الوطنية العليا لتنظيم التطوع»، في 8 إبريل 2020، برئاسة سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي، خطوة مهمة على طريق توحيد الجهود الوطنية وتنسيقها، واتخاذ القرارات التي تضمن حشد كل الطاقات بأيسر الطرق الممكنة؛ وهو ما اتضحت نتائجه في العدد الكبير من المتطوعين، إلى جانب تخصصاتهم ومهاراتهم التي تجعلهم قادرين على تقديم مساعدة نوعية في معالجة الأزمة.

إن مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة عرف التطوع منذ وقت طويل، لكن أزمة كورونا مضت به خطوات إلى الأمام على طريق حوكمته وتنظيمه والاستفادة المثلى من فائض ثروة «الرغبة في العطاء» لدى مواطني الدولة والمقيمين فيها على حد سواء، وقدّمت أدلة جديدة على عمق الولاء والانتماء إلى «دار زايد»، واحة الأمن والخير.

الأزمة الاقتصادية وصدّامات الشارع تضعان لبنان على صفيح ساخن

«على صفيح ساخن» هو الوصف الأقرب إلى واقع لبنان الحالي، في ظلّ الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة التي تعصف به، وتدفع شعبه مرة أخرى للخروج إلى الشارع للمطالبة بالإصلاح الاقتصادي، وبوقف التدهور في مستوى المعيشة الذي وصل إلى حدّ لم يعد معه الكثير من المواطنين قادرين على تأمين احتياجاتهم المعيشية اليومية.



الحكومة اللبنانية ما زالت تراهن على مفاوضات صندوق النقد الدولي المتعثرة، التي تطالبها بإجراء إصلاحات ضرورية وهيكلية، وهي إصلاحات ما زالت مثار جدل داخل الحكومة نفسها التي ناشدها الصندوق، مؤخراً، التوافق على خطة للإنقاذ المالي ليتمكن من تقديم الدعم اللازم لها؛ كما أنها محل خلاف بين الحكومة والبنك المركزي بشأن حجم الخسائر في النظام المالي وكيفية توزيعها، وهو الخلاف الذي دفع الجهات المانحة إلى تحذير الحكومة ورئيسها حسان دياب من محاولة إخفاء أرقام الخسائر الحقيقية الناجمة عن هذه الأزمة المالية.

كما أنّ الصراع السياسي في لبنان ما يزال على أشده، وهو مرشح للتحوّل إلى مواجهة مباشرة بين غالبية الشعب اللبناني، وأنصار وأتباع حزب الله وحلفائه الذين يصرون على المكابرة، ويواصلون جرّ البلاد نحو المجهول تحت شعارات خاوية وذرائع واهية، على الرغم من تراجع التأييد الذي يحظون به إلى مستويات غير مسبوقه حتى في مناطق نفوذهم التي كانت تُجمع، بشكل كامل حتى وقت قريب، على التأييد المطلق والتبعية الكاملة لهم.

الخلل في ميزان التحالفات في لبنان، والصراع المستمر بين تياراته السياسية، وإصرار حزب الله وحلفائه على الاستمرار في اختطاف قرار البلاد، تُنذر بارتداء لبنان في الحزن الإيراني، وتحوّله إلى ساحة جديدة لصراعات نظام الولي الفقيه الدونكيشوتية، بحجة تقديم المساعدات لإنقاذه من أزمتة المالية، على الرغم من أنه لا يمكن لطهران حالياً تقديم أي شكل من أشكال الدعم الاقتصادي في ظلّ حالة شبه الانهيار في اقتصادها نتيجة سياسة الضغط الأقصى التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية عليها، والتي أدت إلى خنق صادراتها النفطية.

يواصل اللبنانيون احتجاجاتهم مطالبين بضبط الارتفاع الجنوني في أسعار السلع الأساسية والمواد التموينية الضرورية، التي بلغت مستويات قياسية بعد انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية أمام الدولار الأمريكي، الذي وصل إلى 9 آلاف ليرة، وكذلك بحل المشكلات التي تُعانيها خدمات الكهرباء والماء والاتصالات والإنترنت، التي باتت تتعرض لانقطاعات متوالية ومنتكرة، الأمر الذي يُضاعف معاناة الناس، ويزيد من حالة الاحتقان في صفوفهم.

التطوّرات في لبنان تتسارع بوتيرة كبيرة، وتُنذر بتدهور الأوضاع وخروجها عن السيطرة، خصوصاً بعد الصدمات المتزايدة بين المتظاهرين وقوات الأمن والجيش، التي يبدو أن جهات تريد إيصال الأمور إلى ما هو أسوأ تُحاول استغلالها للدفع نحو مزيد من التآزيم، الأمر الذي توكّده الهجمات المسلحة التي تعرضت لها دوريات ومواقع للجيش اللبناني في منطقة بعلبك مؤخراً، وأدت إلى مقتل جندي؛ والتي سبقتها حوادث إطلاق نار أخرى في أكثر من موقع من مواقع الحواجز التي يقيمها الجيش لاحتواء الاحتجاجات.

وما يزيد منسوب الغضب في الأوساط الشعبية اللبنانية استمرار الفساد المستشري في الكثير من القطاعات الحكومية، الذي كان آخر فصوله ما كشفه مدير عام وزارة المالية المستقبل ألان بيفاني من أن البنوك اللبنانية هربت ما يقرب من 6 مليارات دولار منذ شهر أكتوبر الماضي الذي شهد بداية الاحتجاجات في البلاد، في الوقت الذي يُمنع فيه المواطن اللبناني من سحب ودائعه الدولارية بحجة المحافظة على العملة الصعبة ومنع تحويلها أو تهريبها إلى الخارج.

احتجاجات اللبنانيين، والأوضاع الصعبة التي يعيشونها، دفعت الأمم المتحدة إلى التحذير من أنّ الوضع الاقتصادي في هذا البلد يخرج بسرعة عن السيطرة، ومن أنّ مواطنيه الأكثر ضعفاً يُواجهون خطر الموت بسبب هذه الأزمة، الأمر الذي يتطلّب تحركاً دولياً عاجلاً لتدارك الموقف، وتقديم المساعدات التي تُوقف التدهور الحاصل قبل فوات الأوان، وكذلك إصلاحات داخلية عاجلة تستجيب لاحتياجات الشعب الأساسية، خصوصاً في مجالات الغذاء والكهرباء والصحة والتعليم.

وبرغم الاحتجاجات الشعبية والتحذيرات الأممية، فإن

ما تداعيات تغيير وضع «آيا صوفيا» على العلاقات التركية-الأوروبية؟

أثار قرار تركيا تحويل متحف آيا صوفيا إلى مسجد سلسلة من ردود الأفعال الخارجية التي رفض أغلبها القرار؛ وقد جاءت أبرز هذه الردود من القارة الأوروبية؛ ما أثار تساؤلات حول تداعيات هذه الخطوة على العلاقات التركية-الأوروبية.



المؤرخة كريستينا كولوري، أستاذة التاريخ المعاصر بجامعة بنتيون في أثينا، أن «الإمبراطورية البيزنطية هي أحد مكونات الهوية اليونانية، وأهم مكونات تاريخ البلاد، وديانتها، وهي الصلة بين العصر الإغريقي واليونان المعاصرة».

والحاصل أن القرار التركي ربما يكون قد أنهى أي بصيص أمل لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، خاصة أنه أكد صحة مخاوف الاتحاد من توجهات تركيا في عهد حكم حزب العدالة والتنمية نحو أسلمة المجتمع؛ فقرار أنقرة تحويل «آيا صوفيا» من متحف يضم العديد من الأيقونات المسيحية، ويرمز إلى فكرة الحوار والتقارب بين الأديان، إلى مسجد مخصص للمسلمين يؤكد، من وجهة نظر الأوروبيين، تخلياً تركيا عن مبادئ العلمانية، ومن ثم تتسع الهوة أكثر وأكثر بين الطرفين، وباتت فكرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، التي سعت أنقرة إلى تحقيقها عقوداً عديدة، ضرباً من الخيال.

ولا شك أن المواقف الأوروبية المعلنة تعكس غضباً أوروبياً من القرار التركي، وتشير في الوقت نفسه إلى أن علاقات البلدين تنتظرها مرحلة أخرى من التوتر، خاصة مع تشجيع بعض الدول الأوروبية مثل اليونان على فرض عقوبات على تركيا؛ وهو ما يتزامن مع توتر علاقات تركيا مع بعض دول الاتحاد، وفي مقدمتها فرنسا -في ضوء الخلاف بين البلدين حول ليبيا- واليونان في ضوء توجه تركيا إلى التنقيب عن مصادر الطاقة في منطقة شرق المتوسط.

جاء قرار الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، تحويل «آيا صوفيا» إلى مسجد؛ ليضيف سبباً جديداً للخلاف والتوتر بين تركيا وأوروبا؛ حيث رأت الدول الأوروبية أن القرار يشكك في علمانية تركيا، ويؤثر في عملية الحوار بين الأديان. وأبدى الاتحاد الأوروبي أسفه للقرار، وأدانه وزراء خارجية الدول الأعضاء في اجتماع لهم عُقد يوم 13 يوليو الجاري، كما حرصت العديد من الدول الأوروبية على إعلان موقف صريح وواضح مضاداً لهذا القرار؛ فأعلن وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، أن بلاده «تأسف» لقرار أردوغان، الذي يشكك «في أحد أكثر الإجراءات رمزيةً لتركيا العصرية والعلمانية». وأعربت ألمانيا عن أسفها أيضاً، وقال المتحدث باسم الحكومة الألمانية، شتيفن زايرت، إن «متحف آيا صوفيا له أهمية تاريخية ثقافية كبيرة، وله أهمية دينية كبيرة، سواء بالنسبة إلى المسيحية أو الإسلام، ونحن نضع أهمية كبيرة عليه في عملية الحوار بين الأديان».

كما رأت دول أوروبا في القرار ضربة قوية لمبادرة تحالف الحضارات، الذي كان الرئيس أردوغان أحد أعضائه؛ وهو ما عبر عنه صراحة وزير خارجية لوكسمبورغ، جان أسيلبورن، الذي قال إن القرار هو بمنزلة انتكاسة في علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي، ومكانتها في العالم بشكل عام؛ ويمثل «ضربة ضد تحالف الحضارات»، وهو تحالف مدعوم من جانب الأمم المتحدة، أسس عام 2005؛ بهدف التقريب بين الشرق والغرب. وجاء أشد المواقف غضباً تجاه القرار التركي من اليونان، التي رآته «استفزازاً» و«فعلاً رجعيًا»، و«عملاً تافهاً»؛ فقالت وزيرة الثقافة اليونانية إن «القرار استفزاز للعالم المتحضر، الذي يعترف بالقيمة الفريدة والطبيعة المسكونية لهذا المعلم الأثري». فيما قال رئيس وزراء اليونان، كيرياكوس ميتسوتاكيس، إن تركيا «اختارت بهذا الفعل الرجعي قطع الروابط مع العالم الغربي وقيمه». وأضاف: «في مواجهة هذه البادرة غير الضرورية والتافهة من تركيا تبحث اليونان الرد على جميع المستويات». وأكد أن قرار أنقرة لن يؤثر في العلاقات بين تركيا واليونان فقط، وإنما في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي أيضاً. ويمكن تفسير الموقف اليوناني في ضوء ما يمثله متحف «آيا صوفيا» من أهمية خاصة لأثينا بصفته واحداً من أهم الصروح الأثرية المسيحية؛ فقد شيد البيزنطيون كنيسة «آيا صوفيا» التي تُعدُّ تحفة معمارية في القرن السادس، وكانوا يتوجون أباطرتهم فيها. وأوضحت

البرنامج النووي الإيراني يواجه صيفاً من أعمال التخريب

يرى أندريه ستركر، الباحث في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، أن الهجوم على إحدى المنشآت النووية الإيرانية المهمة يخفي وراءه حملة تخريب إسرائيلية تهدف إلى تعطيل البرنامج النووي الإيراني؛ حيث أدى أحد الانفجارات القوية إلى تدمير إحدى محطات الطرد المركزي المتقدمة في إيران بداية هذا الشهر؛ وهو الحادث الذي أشارت مصادر عدة إلى أنه ناتج من أعمال تخريب إسرائيلية.



وحدات الطرد المركزي قد يعطل البرنامج أشهراً عدّة على أقل تقدير.

وقد وقع انفجار مركز وحدات الطرد المركزي الإيراني وسط سلسلة من الانفجارات والتفجيرات الغربية الأخرى في أماكن متفرقة من إيران، وقد تأثر بهذه الانفجارات مصنع إنتاج المقذوفات في «خجير» ومنشأة عسكرية أخرى. ولإسرائيل تاريخ طويل في شنّ العمليات العسكرية السرية ضد المنشآت النووية التابعة للقوى الإقليمية المعادية؛ فبعد نجاح الضربات الجوية التي نفذتها في تدمير المفاعل النووي العراقي «أوسيراك» عام 1981، أعلن رئيس وزرائها آنذاك، مناحم بيغن، استراتيجية استخدام القوة من أجل منع الأعداء من تطوير الأسلحة النووية، أو أي أسلحة دمار شامل أخرى؛ وهو ما عُرف فيما بعد بـ «عقيدة بيغن»؛ حيث قصفت في عام 2007 المفاعل النووي السوري؛ وهو ما أوقف مساعي بشار الأسد إلى امتلاك أسلحة نووية، كما شنّت عامي 2009 و2010 هجوماً إلكترونياً تخريبياً للتسلل إلى الأنظمة الحاسوبية بمحطة تخصيب اليورانيوم الإيرانية في نطنز، واغتالت عامي 2007 و2012 عدداً من العلماء النوويين الإيرانيين البارزين. وقد يلجأ النظام الإيراني إلى تجنّب أي عمليات انتقامية؛ لأن أياً من هذه العمليات سوف يقنع الأطراف الأوروبية في خطة العمل الشاملة المشتركة بفرض العقوبات الأممية على إيران من جديد بعد أن كان الاتفاق النووي قد رفعها.

يقول ستركر، في مقال نشره بموقع المؤسسة، إن إسرائيل تنتهز هذا التوقيت؛ لأنها تعلم أن إيران قد تتردد في الرد على هذه الهجمات بالقوة؛ خشية أن تسهم في انهيار الاتفاق النووي الذي أبرمته عام 2015 انهياراً تاماً. واستهدف التفجير الأول من يوليو تدمير مركز تجميع وحدات الطرد المركزي الإيراني، الواقع في مجمع نطنز النووي الذي ينتج وحدات طرد مركزي متقدمة وقادرة على تخصيب اليورانيوم بمعدل أسرع من وحدات الطرد المركزي الإيرانية الأخرى.

وكان أحد المقاطع المصوّرة، التي نشرتها وسائل الإعلام الإيرانية الحكومية في عام 2018، يظهر تجميع وحدات الطرد المركزي من طرازات IR-2m وIR-4 وIR-6 في إحدى المحطات قبل إرسالها إلى منشأة تخصيب اليورانيوم في نطنز، وقد استخدمت إيران هذه الوحدات بأعداد متزايدة بالمخالفة للأعداد التي حددها الاتفاق النووي المبرم عام 2015، المعروف رسمياً بخطة العمل الشاملة المشتركة. ويُرجّح أن تكون إيران قد خطّطت لزيادة قدراتها على تخصيب اليورانيوم عن طريق استخدام عدد أقل من وحدات الطرد المركزي، لكنها أسرع من وحدات الطرد التي كانت تجمعها في مركز تجميع وحدات الطرد المركزي الإيراني، من دون إضافة وحدات جديدة إلى وحدات الطرد المركزي القديمة IR-1؛ ولذلك فإن هذا الانفجار ربما يكون قد استهدف ضرب إحدى أهم الخطوات في الجهود الإيرانية تجاه تعزيز قدراتها على تخصيب اليورانيوم.

وقال مسؤولون من أجهزة الاستخبارات لصحيفة «نيويورك تايمز»، من دون أن يذكروا أسماءهم، إن التفجير عطل على الأرجح برنامج الطرد المركزي الإيراني المتقدم عامين. وقال معهد العلوم والأمن الدولي إن هذا الانفجار تسبّب في «انتكاسة كبيرة لقدرات إيران على استخدام وحدات الطرد المركزي المتقدمة سوف تعطلها سنوات». وأقرّ أحد المسؤولين النوويين الإيرانيين بأن تعطيل مركز

الإمارات تطبق قواعد حوكمة تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية

الدولية. وأضاف أن الإمارات اتبعت نهجاً استباقياً في الاستجابة لبعض القضايا وأبرزها «أبراج كابيتال»، مشيراً إلى أنه مع ظهور قضايا جديدة تتعلق بشركتي «إن إم سي» للرعاية الصحية و«الماسة كابيتال» فإنه لا بد من تسليط الضوء على أهمية تطوير ثقافة قوية لمعايير حوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وأوضح أن قواعد الحوكمة في الإمارات تتمتع بأهمية كبرى لتعزيز الثقة على المستوى التنظيمي والقطاع ككل، مبيناً أن قواعد حوكمة الشركات الجديدة الخاصة بالشركات العامة التي أُصدرت في إبريل تعاملت مع الكثير من هذه النقاط، لافتاً النظر إلى أن معهد المحللين الماليين المعتمدين يؤمن بأن التحفيز على الالتزام بالشفافية وأعلى المعايير الأخلاقية على المستوى الفردي يعتبر جزءاً أساسياً من هذه الجهود.



أكد خبير مالي أن دولة الإمارات تطبق قواعد حوكمة جديدة للشركات العامة تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، وذلك بهدف تعزيز المساءلة والإنصاف والتنوع بين الجنسين والشفافية، فيما تواصل تعزيز وتطوير الإطار التنظيمي بما يلبي الحاجة إلى حماية حقوق المستثمرين بشكل أفضل. وقال المحلل المالي وليم طعمة، الرئيس الإقليمي لمعهد المحللين الماليين المعتمدين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إن اللوائح التنظيمية للحوكمة في الدولة والمطبقة منذ عام 2008، تفرض تمثيلاً لا يقل عن 20% للمرأة في مجالس إدارة الشركات، وأن يكون معظم أعضاء مجلس الإدارة مستقلين ومدراء غير تنفيذيين، وإن من شأن هذه الشروط التي تتميز بعمليتها وعقلانيتها أن تساهم في الحفاظ على مكانة الإمارات في أسواق رأس المال

أسعار النفط تمهبط مع تزايد حالات فيروس كورونا

تراجعت أسعار النفط، أمس، إذ يضعف الطلب على الوقود بفعل المخاوف بشأن تزايد الإصابات بفيروس كورونا، في حين تستعد كبرى الدول المنتجة لل خام لزيادة الإنتاج. ويوم الخميس، أعلنت الولايات المتحدة ما لا يقل عن 75 ألف حالة إصابة جديدة بكوفيد-19، وهو رقم يومي قياسي. وأعلنت إسبانيا وأستراليا أكبر قفزة يومية في الحالات لديهما في أكثر من شهرين، وواصلت الحالات الارتفاع في الهند والبرازيل. وتعافى الطلب على الوقود بشكل كبير من هبوط بنسبة 30% في إبريل الماضي بعد أن قيدت الدول حول العالم التحركات وأوقفت أنشطة الأعمال، لكن الاستهلاك لا يزال دون مستويات ما قبل الجائحة، حيث تعود مشتريات الوقود للانخفاض مع تزايد الإصابات. وجرت تسوية العقود الآجلة لخام برنت بتراجع 23 سنتاً عند 43.14 دولار للبرميل، فيما هبط خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 16 سنتاً إلى 40.59 دولار، ولم يطرأ تغير يذكر على كلا الخامين عن الأسبوع الماضي. وانخفض الخامان القياسيان 1% يوم الخميس بعد أن اتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاؤها، فيما يعرف باسم «أوبك+»، على تقليص تخفيضات الإمدادات البالغة 9.7 مليون برميل يومياً، التي طبقت في وقت سابق من العام الجاري بواقع مليوني برميل يومياً اعتباراً من أغسطس المقبل.

السعودية تؤمن حقوق غير السعوديين في القطاع الخاص

في منشآت القطاع الخاص في المملكة، وإنه سيسهم في حفظ حقوق العاملين في المنشآت حال تعثرها، ويقلل من مخاطر حدوث أي آثار سلبية حال التعثر. وأضاف أن إقرار هذا المنتج يأتي تجسيدا للاهتمام البالغ الذي توليه المملكة لمنشآت القطاع الخاص ورغبة في تعزيز دورها باعتبارها شريكاً رئيسياً في تنمية الاقتصاد السعودي، وخلق المزيد من فرص العمل في السوق. كما تتولى اللجنة وضع الضوابط والآليات اللازمة لتطبيق المنتج التأميني، إضافة إلى تحديد قيمة بوليصة التأمين وفقاً لما هو منصوص عليه في نظام مراقبة شركات التأمين.

وافق مجلس الوزراء السعودي على إقرار تطبيق منتج تأميني على حقوق ومستحقات العاملين لدى منشآت القطاع الخاص من غير السعوديين، على أن تتحمل الدولة جميع التكاليف المترتبة على تطبيق المنتج التأميني. كما تم تشكيل لجنة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ووزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي، تتولى تحديد فئات العاملين غير السعوديين لدى منشآت القطاع الخاص المستهدفين في تطبيق المنتج التأميني. وقال المهندس أحمد الراجحي، وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية السعودي، إن هذا المنتج يستهدف العاملين غير السعوديين

التنمية الصناعية في دول الخليج العربية في ظل العولمة



التي أصبح من الصعب تلبية احتياجاتها بالكامل من الأسواق الخارجية، كبعض مواد البناء والتشييد. أما القطاع الحكومي فقد ركز على تهيئة البنى الأساسية اللازمة للأنشطة الاقتصادية في دول المجلس.

لقد كانت هذه المرحلة في خمسينيات القرن الماضي، هي المرحلة الجنينية التي وضعت حجر الأساس لعملية التصنيع الخليجية المهمة التي بدأت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، التي توسعت لتشمل استثمارات القطاعين الحكومي والخاص على حد سواء. وبالتأكيد، فقد مرت عملية التصنيع بمراحل عدة منذ انطلاقتها قبل نصف قرن، بحيث تميزت كل مرحلة بخصائص عدة عكست التوجهات الاستثمارية للقطاعات الحكومية والخاص من جهة، ومتطلبات الأسواق المحلية والخارجية من جهة أخرى.

لذلك تقسم الدراسة عملية التصنيع في دول مجلس التعاون إلى مرحلتين رئيسيتين يتناولهما المحور الأول: فقد تميزت المرحلة الأولى بالانغلاق النسبي للأسواق العالمية والحماية والعقبات الجمركية في فترة ما قبل العولمة والتي امتدت حتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي. في حين تمتد المرحلة الثانية من منتصف التسعينيات إلى نهاية العقد الأول من القرن

اجتازت عملية التصنيع في دول الخليج العربية العديد من المراحل منذ انطلاقتها في فترة ما بعد اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تزامن ذلك مع تضاعف احتياجات العالم من الطاقة، وبخاصة حاجات أوروبا التي دمرتها تلك الحرب. ولاحقاً، شهدت الأسواق الخليجية توسعاً كبيراً في الطلب على مختلف أنواع السلع والخدمات؛ فنشاطات شركات النفط وقدم المئات من الأيدي العاملة الأجنبية وتدفق العمالة المحلية للعمل في المدن النفطية الجديدة، ومباشرة الحكومات تنفيذ عشرات المشروعات في البنية الأساسية، كل ذلك أوجد حالة من التغيير الجذري في متطلبات السوق المحلية.

وفي ظل النمو السريع للاقتصادات الخليجية في العقود الثلاثة الماضية ارتفعت مستويات المعيشة، ما أوجد تحديات كبيرة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتمثل في ضرورة إيجاد مصادر دخل بديلة؛ لأن الثروة التي أوجدت الظروف المساهمة في ارتفاع مستويات المعيشة إلى مستوى يضعها إلى جانب المستويات السائدة في الدول الصناعية المتقدمة يمكن أن تنضب؛ من هنا جاء اهتمام هذه الدراسة بتنمية أحد أهم مصادر الدخل البديلة، المتمثل في التنمية الصناعية، من أجل ضمان استمرار مستويات المعيشة التي تحققت، وهو ما يضيف على هذه الدراسة أهمية مستقبلية بالنسبة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، نحاول في هذه الدراسة توضيح الطرق والأساليب التي ستساعد دول المجلس على استغلال التغيرات المحلية والدولية لتنمية القطاع الصناعي الواعد لتنويع مصادر الدخل القومي، وذلك باتباع منهجية تحليلية تاريخية في دراسة النمو الاقتصادي والصناعي في دول المجلس.

ويشير سير التحليل التاريخي إلى اتجاه الاستثمارات الحكومية مع فترة تدفق عائدات النفط إلى تطوير مرافق البنية الأساسية المتواضعة آنذاك، في الوقت الذي اتجهت فيه استثمارات القطاع الخاص نحو القطاعات التقليدية، كالتجارة والبناء، وذلك لسد احتياجات الأسواق المحلية وإقامة المنشآت التي تتطلبها أعمال الشركات والقطاع الخاص بشكل عام من خلال الوكالات التجارية التي حرصت البيوت التجارية على الحصول على امتيازاتها العديدة.

ومع ذلك، فإن جزءاً من استثمارات القطاع الخاص في تلك الفترة توجه نحو القطاع الصناعي، وبالأخص تلك القطاعات

النفط وارتفاع أسعاره.

وبجانب الاهتمام بالبنى التحتية الصلبة، عمدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تنمية البنى التحتية الناعمة من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب، ما أدى إلى ازدياد أعداد المؤهلات الخليجية المهنية التي يمكن أن تلبى جزءاً كبيراً من احتياجات نمو القطاع الصناعي من الأيدي العاملة الماهرة، وهو ما سيؤدي إلى تحقيق مكاسب اقتصادية عديدة. وفي عصر العولمة وانفتاح الأسواق توضح الدراسة العديد من المستجدات والحقائق والتحديات، خصوصاً وأنها تبين أن هناك عملية إعادة هيكلة للاقتصادات العالمية بشكل عام، وللقطاعات الصناعية بشكل خاص، يتم بموجبها إعادة توطين الصناعات وفق الميزات النسبية التي تتمتع بها هذه الدولة أو تلك، حيث يمكن لدول المجلس أن تستغل الميزات النسبية لديها لإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتوطين الصناعات التي تتوفر فيها أفضليات نسبية، وهي صناعات حديثة تعتمد على الطاقة وعلى التقنيات المتطورة الكثيفة رأس المال.

وفي هذا الجانب تشير الدراسة إلى وجود إمكانيات حقيقية تفرضها التطورات المستجدة تتمثل في إمكانية تجاوز العديد من العراقيل، كالرسوم الجمركية التي فرضت على صادراتها من الألمنيوم والبتروكيماويات في بعض أسواق العالم، وبخاصة في الأسواق الأوروبية، حيث يمكن استغلال التوجهات المعمول بها في نطاق منظمة التجارة العالمية والرامية إلى تحرير أسواق السلع والخدمات وتخفيف القيود الجمركية لزيادة الإنتاج الصناعي وزيادة صادراتها من السلع الصناعية. وتشير الدراسة إلى ضرورة استغلال كافة هذه التحولات الداخلية والخارجية لإحداث نقلة نوعية أخرى في هيكلية الاقتصادات الخليجية، وتنويع مصادر الدخل، حيث يمكن اتباع بعض السياسات الاقتصادية لدعم هذا التوجه، وبخاصة تلك الخاصة بوجود برامج استثمارية بهدف استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، فالقطاع الخاص الخليجي، الذي يملك قدرات مالية كبيرة، يمكنه زيادة استثماراته بالتعاون مع المؤسسات الصناعية الحكومية، بما في ذلك إقامة شركات صناعية مساهمة، وطرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام، وهذا سيؤدي إلى جذب رؤوس الأموال والمدخرات الصغيرة للاستثمار في القطاع الصناعي.

إضافة إلى ذلك، تؤكد الدراسة أن مثل هذه السياسات تتيح إمكانيات توطين التقنيات الحديثة في دول المجلس، حيث تعتمد الصناعات القائمة حالياً على التقنيات المستوردة، وهو ما يشكل خللاً في بنية القطاع الصناعي ينبغي معالجته لضمان التناسق بين مكونات التنمية الصناعية المستدامة.

الحالي، والتي شكلت، وفق تقديراتنا، نقلة نوعية كبيرة في عملية التصنيع في دول المجلس سيكون لها شأن في مرحلة ما بعد النفط.

وتشير الدراسة إلى مرحلة ما بعد النفط لاعتبارات عديدة تتعلق بالتنمية المستدامة، وبدء العد العكسي لانهاء عصر النفط الذي بدأت دول المجلس تتحسب له من خلال إيجاد مصادر دخل بديلة، حيث يأتي قطاع الصناعات التحويلية في مقدمة هذه القطاعات غير النفطية التي يعول عليها كمساهم رئيسي لمصادر الدخل الناضبة في دول المجلس.

أما المحور الثاني فيتناول المستجدات التي أحدثتها العولمة، وبروز منظمة التجارة العالمية في العلاقات الاقتصادية الدولية، ومدى انعكاس ذلك على الاقتصاد العالمي، والإمكانيات والفرص التي تتوافر لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتسخير هذه الإمكانيات لخدمة أهدافها الاستراتيجية المتمثلة في تنويع مصادر الدخل، وخصوصاً من خلال تنمية الصناعات التحويلية، مع توضيح المقومات التي تملكها دول المجلس لبلوغ هذه الأهداف الاستراتيجية.

وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، توضح الدراسة العديد من العوامل التي يمكن أن تساهم في الوصول إلى هذه الأهداف من خلال تنمية قطاع الصناعات التحويلية، خصوصاً وأن تخفيف القيود على التعاملات التجارية الدولية، وتحرير تجارة بعض السلع، ربما يفتح فرصاً حقيقية أمام دول المجلس لتطوير العديد من القطاعات الإنتاجية، التي تملك فيها أفضليات إنتاجية.

ويتناول المحور الثالث من الدراسة التحديات التي تواجه دول المجلس بالتفصيل، وذلك بهدف توضيح الأساليب والسبل والحلول اللازمة لمواجهتها، بما يتلاءم والظروف الموضوعية التي استجدت في ظل السوق الخليجية المشتركة والتكامل الاقتصادي الخليجي.

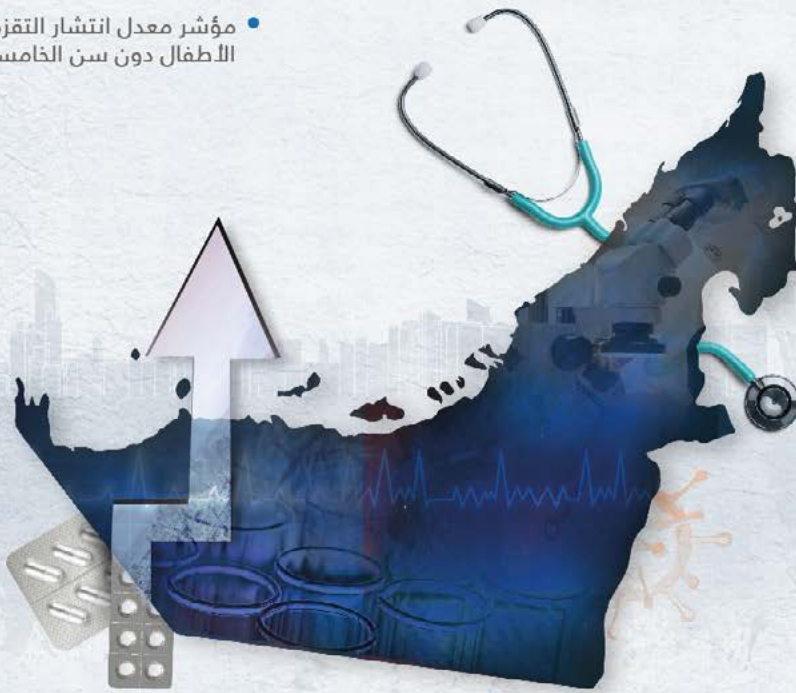
لقد قطعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية شوطاً مهماً نحو إيجاد بنية وبيئة مناسبين لتنمية قطاع الصناعات التحويلية في ظل المتغيرات العالمية المرتقبة في العقود القادمة. وضمن توجهات دول المجلس في هذا الجانب تتناول هذه الدراسة أهم التوجهات التي أتت منذ اكتشاف النفط لتنمية قطاع الصناعات التحويلية وتنويع مصادر الدخل من خلال إقامة بنية تحتية تستجيب لمثل هذا التوجه الاستراتيجي، تلك البنية التي ما زالت، من وجهة نظر الباحث، تستوعب المزيد من الأنشطة الاقتصادية والصناعية التي يمكن تنميتها من خلال استغلال الفوائض النقدية، التي يتوقع أن تزداد تراكمًا في السنوات القادمة، طبقاً للتوقعات الخاصة بزيادة إنتاج

القطاع الصحي في دولة الإمارات

حققت دولة الإمارات في عام 2019 المرتبة الأولى في 7 مؤشرات عالمية في مجال الصحة، وذلك وفقاً لتقرير أصدرته الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء.

المركز الأول عالمياً في

- مؤشر قلة معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية
- مؤشر وجود برامج وطنية للكشف المبكر
- مؤشر قلة المشاكل الصحية
- مؤشر مدى تغطية الرعاية الصحية
- مؤشر معدل نقص التغذية
- مؤشر قلة الإصابة بالمalaria لكل 100 ألف نسمة
- مؤشر معدل انتشار التقرح عند الأطفال دون سن الخامسة



"الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021" تتطلع إلى

تخفيض معدل أمراض السرطان والأمراض المتعلقة بنمط الحياة

ترسيخ الجانب الوقائي

تطبيق نظام صحي يستند إلى أعلى المعايير العالمية

12.1
مليار درهم
مبيعات السياحة
العلاجية عام 2018

14 ألفاً
عدد أسرة المستشفيات
بحلول نهاية عام 2020

300%
نسبة نمو الاستثمار في
القطاع الصحي المتوقعة
خلال السنوات العشر
المقبلة

8%
نسبة قطاع الرعاية
الصحية من إجمالي
الميزانية الاتحادية 2020